

ارتباط الأسواق المالية وأثره
على العلاقات الاقتصادية
الدولية بين الشركاء
(أنموذج دولة الإمارات العربية
المتحدة والولايات المتحدة
الأمريكية)

م.د. جاسم محمد مصحب
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المقدمة:

تكتسب الأسواق المالية الآن أهمية بالغة حيث أصبحت محركا أساسيا لديناميكية الكثير من الاقتصادات في العالم لذلك فان دراسة اثر ارتباطها تتطرق أهميته من هذا لذلك من المفيد أن يتطرق البحث بشئ من التفصيل إلى اثر الارتباط للأسواق المالية خصوصا بالنسبة لمنطقتين من الأسواق أنموذج الدراسة، دولة الإمارات العربية المتحدة وسوقها المالية والولايات المتحدة الأمريكية وسوقها المالية حيث إنهما سوقين يمثلان جيلين مختلفين من الأسواق لواحدة ناشئة وهي سوق الإمارات المالية وناضجة في الولايات المتحدة. لذلك فمن المفيد ان تُدرّس هذه المواضيع لبيان اثر نمط الارتباط بين الأسواق على العلاقات الاقتصادية الدولية للشركاء.

مشكلة البحث:

إمكانية تأثير نمط وقوة ارتباط الأسواق المالية للشركاء على العلاقات الاقتصادية بينهم.

أهمية البحث:

تكتسب موضوعة البحث أهمية مرضيه من خلال محاولة بيان اليات التأثير بين ارتباط الأسواق المالية للشركاء الاقتصاديين على أنماط علاقاتهم الاقتصادية بشكل عام فضلا عن محاولة البحث بث اسهامة جديدة في اثر الأسواق المالية على أنماط العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام.

فرضية البحث:

للولصول إلى نتائج في إطار دراستنا فان فرضيتنا الأساس تنص على أن {ارتباط الأسواق المالية للشركاء بأي نمط هو عامل خلق لمسار ايجابي منشط لأداء العلاقة الاقتصادية الدولية بين هؤلاء الشركاء.}

منهجية البحث:

اتبعت دراستنا المنهجين التاريخي والتحليلي المقارن للتوصل إلى النتائج المرجوة منها.

هيكلية البحث:

عاجت الدراسة موضوعها وفق المحاور الآتية.

أولاً: ماهية ومكونات الأسواق المالية.

ثانياً: ماهية الارتباط للأسواق المالية.

ثالثاً: اثر ارتباط الأسواق المالية على أولويات العلاقات الاقتصادية الدولية بين الشركاء في أنموذج البحث.

رابعاً: الاستنتاجات.

خامساً: التوصيات.

سادساً: قائمة المصادر.

أولاً:- ماهية ومكونات الأسواق المالية

مفهوم الأسواق المالية الحديثة مكوناتها:

الأسواق المالية: هي مجموعة العلاقات والمؤسسات والهيكل التي تتعامل وتدير وتحكم كافة العمليات المتعلقة بإدارة تدفقات التمويل والاستثمار والتداول بالأوراق المالية والنقد وكافة المشتقات بشكل مترابط على سبيل المثال البورصات والمؤسسات المصرفية وإدارات صناديق الاستثمار والمؤسسات والعلاقات الأخرى التي تعمل بنفس اطار هذا التصنيف^(١) ويمكن تعريف السوق المالية بأنها المكان والزمان الذي يستوعب جميع الوسطاء و المؤسسات المالية المختلفة فضلاً عن سوق النقد بكامل مكوناته.

٢

وتتكون السوق المالية كمؤسسات من الأجزاء التالية^(٢):

- **سوق رأس المال:** وهو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تصدرها منتجات الأعمال، و يتكون من الأسواق الحاضرة والأسواق الآجلة.
- **سوق النقد:** ويتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل، وذلك من خلال السماسرة والبنوك التجارية و بعض الجهات الحكومية.

وأدرج البحث هذه التعريفات لكل يتمكن من تفسير اتجاهه العام المتعلق بالفرضية الأساس له والتي تقوم على الأثر العالي الفاعلية لارتباطات الأسواق المالية بالنسبة لقوة العلاقات الاقتصادية بين طرفي العلاقة الاقتصادية الدولية.

ثانياً:- ماهية الارتباط للأسواق المالية

معنى الارتباط وأصنافه هو كل المشتريات والعمليات المتداخلة من أصناف التداولات بين الأسواق المالية الوطنية مع أسواق مالية خارجية ولأجل الوصول إلى التفسير الصحيح الذي يسند أداء فرضية البحث فمن المفيد هنا ان يتطرق إلى أصناف وأنواع الارتباط لكي يستطيع أن يصنف حالة دراسته التي تشترك بها لذلك سيورد البحث أنواع الارتباط حسب درجة وثاقه الارتباط وكما يلي (١):-

٣

1- التعاون والانفتاح:-

وفي هذه الحالة أو في هذا الصنف من الارتباطات يتم تعاون في العمليات والخبرات وانفتاح ولكن ليس بالصيغة الكاملة وهذه الحالة نجدها بين كثير من الأسواق المتباعدة جغرافية أو من ناحية الموجودات المتداولة فضلاً عن تبادل بعض الخدمات المالية بشكل دوري أو متبادل من قبل إدارات أو متعاملي السوقين وهذه الحالة توجد بشكل عام بي معظم الأسواق المالية بجميع الأصناف الناشئة (٢) والأصناف الأخرى من الأسواق المالية وفي هذه الحالة لا تخلو من التأثير والتأثير المتبادل من تأثيرها على باقي المتغيرات المرتبطة بالسوق المالية وعملياتها كالمتغيرات الاقتصادية الكلية (٣) وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

٥

2- التكامل المؤسسي:-

في هذا الصنف من الارتباط بين الأسواق المالية سنلاحظ نمطا مختلفا عن النمط السابق حيث يتم في الحالة هذه اتمام اتفاقات مؤسسية مكتوبه تنظم الأعمال المشتركة فضلاً عن تأسيس هياكل مؤسسية محددة لإتمام الارتباطات السوقية بين السوقين بشكل مؤسسي منظم ومراقب من قبل إدارات السوقين وتتم إدارة هذه النوع بشكل مشترك دائمي باشتراطات مسبقة، وهذا النوع هو أكثر تأثيراً في المتغيرات الأخرى المرتبطة بإعمال الأسواق التي اشرنا إليها في النمط الأول حيث إن السلوك المشترك بين السوقين مدار وفق رؤى إستراتيجية

مسبقة بأهداف قد صممت مسبقا فضلا عن الترابط في تلك الأهداف بين السوقين وبين مصالح المتعاملين فيهما ويعتمد في هذا النمط أساليب الهندسة المالية المتاحة للعمليات المشتركة في اغلب الحالات خصوصا مع التوقعات المشتركة بدوام هذا الارتباط التكاملي وهذا النمط يتواجد في كلا الصنفين الناضجة والناشئة على حد سواء خصوصا الأسواق التي تتمتع بهياكل مؤسسية متعددة ومتكاملة من ناحية الأدوار والعمليات.

٦

3- الاندماج وله معنيان ضيق وواسع (١).

أ- المعنى الضيق: هو إدراج محتويات سوق معين مثل الأسهم للشركات الأجنبية في السوق المحلية كذلك الإدراج المتبادل لمثيلاتها المحلية في السوق الأجنبية المقابلة وهو ببساطة الطريق لانعدام جنسية الشركات في تعاملات الأسواق المندمجة.

ب- المعنى الواسع: هو عملية اندماج الفوائض المالية المحلية والمستثمرين المحليين في مختلف دول العالم في عملية إعادة هيكلة هذه الأموال على النطاق العالمي وتركزها في الأسواق المالية ذات الكفاءة العالية المنتشرة بصورة رئيسية في الاقتصادات المتقدمة، وتكون هذه الأموال متيسرة للجميع على اختلاف التصنيفات المؤسسية الخاصة والحكومية وهذا النمط كما نلاحظ هو نمط عالمي لكن تركيز البؤر الاندماجية في الدول ذات الاقتصادات القائدة لإعمال المال والاستثمار دوليا من خلال إعادة التعبئة لكل أنواع هذه الفوائض بنمط اندماجي، وتجدر الإشارة إن هذه الحالة تتركز في الأسواق الناضجة فيما بينها أكثر من اعتمادها على الأنواع الأخرى من الأسواق الناشئة.

ثالثا: اثر ارتباط الأسواق المالية على أولويات العلاقات الاقتصادية الدولية

بين الشركاء

في أنموذج البحث ابتداء وفي هذا الجزء من البحث سيحاول التركيز على أولويات العلاقات الاقتصادية الدولية بين الشركاء في نموذج دراسته وهي دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وسيتم التحليل لاحقا لمستويات آثار الارتباط او مراحل الارتباط للسوق المالية في البلدين على هذه المتغيرات وهي أقيام التبادلات التجارية ومستوى التدفقات الاستثمارية المتبادلة وكما هو الآتي:

1. مستويات التبادل التجاري:

سنتناول هنا مستويات التبادل التجاري بالقيم النقدية التي سجلتها المدة التي شهدت قيام الارتباطات بين الأسواق المالية خاصتها وهنا ووفق الجدول رقم ١ الذي يتناول الفترة من ٢٠٠٠ العام ٢٠١٠ ويلاحظ هنا اضطراب معدلات نمو العلاقات التبادلية التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ يؤثر نمط العلاقة التجارية الملثي والمتنوع وذي الاقيام النقدية العالية للمتاجرة بين البلدين المذكورين انفا في القطاعات السلعية والخدمية . ويلاحظ أن مستويات الصادرات والواردات تسلك سلوكا متزايدا واضحا باستثناء العام ٢٠٠٢ لرقم صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول (١) أقيام التبادل التجاري للإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية
مليون دولار *

الواردات	الصادرات	العام
٢٥٩٠	٦٧٠	١٩٩٩
٢٤٩٣	٩٠٦	٢٠٠٠
٢٩٤٨	١١٦٧	٢٠٠١
٢٩٨٦	٩٠٧	٢٠٠٢
٣٨٦١	١١٠٣	٢٠٠٣
٣٨٦٦	١١٣٤	٢٠٠٤
٣٩٠١	١١٦٥	٢٠٠٥
٤٠٠٢	١١٨٩	٢٠٠٦
١٢٧٧٠	١٢٦٧	٢٠٠٧
١٢٧٨٩	١٢٨٠	٢٠٠٨
١٢٧٩١	١٢٨٩	٢٠٠٩
١٢٨٠٢	١٢٩٤	٢٠١٠
١٢٩٠٦	١٢٩٦	٢٠١١

2. مستويات التبادل الاستثماري أي التدفقات المتبادلة أو ذات الاتجاه الواحد:

أرتباط الاسواق المالية وأثره على العلاقات الاقتصادية.....

وكما هو معلوم فإن سوق الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية هو محط أنظار كثير من الراغبين بالاستثمار في بيئة مربحة ومدارة باتجاه داعم للاستثمار فضلا عن البيئة القانونية الساندة لذلك باعتبار أن السوق الأمريكية سوق عريضة ذات مستويات متنامية للطلب الاستثماري وفي كافة القطاعات، لذلك فإن مستوى التدفق الاستثماري لرؤوس أموال إماراتية يسجل رقما عاليا من ناحية الاستثمار في الأوراق المالية المسجلة في بورصة نيويورك والاستثمار المباشر في القطاعات الصناعية والخدمات والمصارف فضلا عن قطاعات أخرى، حيث سجلت هذه التدفقات في الأعوام العشرة الماضية أرقاما عالية كما هو الجدول (٢) الذي يعرض أقيام التدفقات الاستثمارية الإماراتية للسوق الأمريكية بعد العام ١٩٩٩.

جدول (٢) أقيام التدفقات الاستثمارية الإماراتية للسوق الأمريكية بعد العام ١٩٩٩ *

العام	ج أقيام الاستثمارات
١٩٩٩	٢٢٧٨٦
٢٠٠٠	٣٠١٢٣
٢٠٠١	٣٣٣٤٥
٢٠٠٢	٣٤٥٠٠
٢٠٠٣	٤٠٢٣٥
٢٠٠٤	٣٣٥٦٧
٢٠٠٥	٣٧٨٩٧
٢٠٠٦	٣٩٠٠٤
٢٠٠٧	٣٩٢٨٧
٢٠٠٨	٤١٩٨٠
٢٠٠٩	٤٣٩٠٨
٢٠١٠	٤٤٣٤٥

المركز الإحصائي، حكومة أمارة دبي، النشرة السنوية، دبي ٢٠١١، ص ١٣٤.

ويلاحظ أيضا تسجيل أقيام هذه الاستثمارات في الجدول (٢) معدلات نمو جيدة في اغلب الحالات باستثناء العام ٢٠٠٤ حيث شهد تراجعا نسبياً اتجه بعده إلى التزايد ن جديد ومن المفيد أن نرى التدفق في الاتجاه المعاكس أي من سوق الولايات المتحدة إلى سوق دولة الإمارات الاستثماري حيث توجهت إلى قطاعات البناء والتشييد والقطاعات الأخرى الأقل جذبا حيث أن البيئة الحسنة استثماريا وتسهيلات تحويل الأرباح لدولة المقر بالنسبة للمستثمرين الأجانب لدى سوق الإمارات الاستثماري كاستثمار أجنبي مباشر والسياسات التحريرية الأخرى الجاذبة لتدفق الاستثمار جعلت من المستثمرين الأجانب وخصوصا الأمريكيان منهم التوجه إلى دولة الإمارات بما قيمته أكثر من ١٠ مليار دولار للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨ على التوالي بنفس المستوى كمتوسط سنوي مقارنة بما قيمته ١٨ مليون دولار فقط ك معدل سنوي منذ العام ١٩٩٠ الى العام ٢٠٠٠ كما وسجلت مساهمة الشركات الأمريكية بما نسبته ٣٠% من إجمالي الاستثمار في دولة الإمارات.

وتجدر الإشارة ان المتغيرات الجاذبة بشكل عام جعلت دولة الإمارات تستحوذ على ما نسبته أكثر من ٢٢ % من إجمالي الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ٢٠٠١ لغاية ٢٠٠٦ (١).

وكانت مساهمة الشركات الاستثمارية الأمريكية المقر حوالي ٢٦ % في المتوسط من الاستثمار الكلي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ مقارنة ب ٦,٨ % سجلت قبل العام ٢٠٠٠، وتبلغ أقيام المبالغ الاستثمارية في السوق الإماراتية حسب تقديرات العام ٢٠١١ ومنتصف العام ٢٠١٢ أكثر من ٨٤٠ مليار دولار تقريبا حيث تبلغ حوالي ١٨ % من مجموع المبالغ المستثمرة في السوق الاميريكيه والكندية لنفس المدة أعلاه، وتستثمر الأموال الاماراتيه في السوق الاميريكيه بشكل فاعل حيث تم ضخ الأموال في بنية الاقتصاد الأمريكي فيما فرّ معظم المستثمرين من السوق الأمريكية جراء المخاوف المترافقة مع احتمال تعرض ذلك الاقتصاد للركود والانكماش، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها على سبيل المثال قيام جهاز أبو ظبي للاستثمار، الذي دخل مؤخراً في صفقة لشراء حصة ٤,٩ % من مجموعة (سي تي جروب) مقابل ٧,٥ مليار دولار وهي الصفقة التي تعد أكبر

صفقة لشراء حصة غير مسيطرة في بنك غربي^(١). ويرجع نشاط التوجهات الاستثمارية إلى دولة الإمارات العربية بعد العام ١٩٩٧ إلى انتقال موجه من المستثمرين من منطقة جنوب شرق آسيا المفعمة بالمخاطر في ذلك العام بعد الأزمة المبالغية لاقتصاديات دولها فضلا عن تغيير جذري في سياسات الدولة الجاذبة للاستثمار والمسهلة لتدفقه إذا كان مباشرا أو استثمارا في الحافظة على حد سواء في نهاية هذا الجزء من الدراسة ستُرجأ الاضافة التحليلية لوضع التبادل التجاري والتدفق الاستثماري المتبادل لدولتي أنموذج البحث إلى ما بعد تحديد نمط ارتباط السوقين.

1- تحديد نمط الارتباط وتفسير أثره على بيانات التجارة والاستثمار بين الشركاء (حالة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية).

في البدء سيحدد البحث ووفق المعطيات التداولية والمؤسسية والتاريخية النمط الذي يربط السوقين الماليين في دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وهنا سيتوجب الرجوع قليلا إلى الوراء إلى ما قبل العام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠ حيث شهدت السوق المالية العالمية ارتدادات مهيمنة ذا اثر بالغ ومغير لأنماط الارتباط وأنماط النظم التي تحكم هذه المؤسسات في إطار الاقتصاد الدولي حيث طغت حمى المخاطر والانهيئات لهذه الفترة القصير أدت وخصوصا بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين الذين بدوا بعد الأزمة الآسيوية بالبحث عن واحات جديدة شأنهم في ذلك شأن جميع إدارات رأس المال المتعامل بالأسواق المالية وأدواتها حيث الأمان والمخاطر الوطنية والتشريعات الضامنة لعدم الارتداد وعلى سبيل المثال فإن الرأسمالي العالمي سايروس قد اختار دبي مرحلة جديدة له لكي يبدأ باستثمارات جديدة وشراكات تكون نوعا ما بمأمن عن الارتدادات العاصفة في الربحية والبقاء ضمن الصف الأول بصورة أوضح من عتمة الأسواق الآسيوية وتبعه الآخرون وفق سلوك القطيع الاستثماري نحو المياه الدافئة اقتصاديا تحت مظلة صندوق أبو ظبي السيادي الذي اظهر آثاره أبان أزمة السيولة الدولية في العام ٢٠٠٨ بعد انهيار أداء قروض الرهن العقاري الأمريكي للأسباب التي لا مجال للتطرق إليها حالا كل ذلك فضلا عن أسباب أخرى ربما تقع خارج هذه السياق اندفع المتعاملون في نيويورك إلى دبي وأبو ظبي بأسلوب آخر يختلف عما سبق العام ١٩٩٩ والعام ٢٠٠٠.

حيث يمكن بعد ملاحظة التعاملات الإماراتية الأمريكية وعلاقة سوق دبي وابو ظبي بسوق نيويورك والمؤسسات المرافقة لهذه الأسواق نجد انسب نمط يتطابق مع حيثيات الارتباط بين أسواق أنموذج دراستنا هو نموذج الاندماج بين السوقيين بكلا المعنيين الضيق والواسع حيث نلاحظ الآليتين قد طبقتا على هذا الأنموذج للارتباط بين السوقيين وفق المعايير الآتية:

- ✓ اختفاء حدود الجنسية بين المتعاملين من كلا البلدين في الأسواق المالية.
- ✓ اندماج الفوائض المالية وجعلها متاحة دوليا من خلال آليات الاندماج المؤسسي المتكامل بين السوقيين.
- ✓ ذلك فان هذا الاندماج قد ترك اثارا على مقومات السياسة الاقتصادية لاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل تغذية هذا الاندماج بعوامل الديمومة من خلال القنوات المالية العامة والتشريعية والنقدية على حد سواء.

2- تحديد اثر الارتباط ونمطه على اتجاهات العلاقة الاقتصادية الدولية بين الشركاء في أنموذج الدراسة.

نلاحظ من خلال تحليل اتجاه متغيرات الارتباط بين السوقيين الماليين واتجاه العلاقة الاقتصادية الدولية من ناحية التبادلات التجارية والتدفقات المتبادلة استثماريا وخصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) حيث نلاحظ ان تغير نمط الارتباط كما سبق القول قد ابتداء مع تداعيات الأزمة الآسيوية المفاجئة للمتعاملين الأمريكان في الأسواق الناشئة في آسيا اي بعد العام ١٩٩٧.

وحيث ان هذه المدة تقترب عند الحاجة الى مناقشة اثار التصرفات والتغيرات التي رافقتها تقترب من العام ١٩٩٩ الذي غطته معطيات الجداول ١ و ٢ أعلاه نلاحظ في ذلك الآتي ان تغيرا جوهريا في معطيات التبادل التجاري والتدفق الاستثماري الإماراتي الى السوق الأمريكية فضلا عن تطور التدفقات الاستثمارية الأمريكية الى سوق الاستثمار الإماراتي بعد ظروف العام ١٩٩٧ في الأسواق الآسيوية الذي اشرنا له انفا لذلك يمكن ان نخرج باستنتاج أساسي ان النمط المتبع في ارتباط الأسواق المالية للشركاء في أنموذج الدراسة قد اثر بشكل جوهري نحو إدانة متغيرات العلاقات الاقتصادية الدولية بسلوك ايجابي متزايد لان نمط الاندماج هو اعلي الأنماط ديناميكية من الأنماط التي تم التطرق اليها في بداية الدراسة

لذلك فان هذه الديناميكية تؤثر بشكل واضح على أحجام واتجاهات العلاقة الاقتصادية الدولية بين الشركاء لاسيما شركاء أنموذج الدراسة فضلا عن ان الاتجاه المؤسسي للاندماج يؤسس للتغير العام لقوة ومتانة وملاءة العلاقة الاقتصادية بشكل لا يقبل الشك، مع الأخذ بنظر الاعتبار الآثار المستقبلية التراكمية لذلك على العلاقة الاقتصادية فضلا عن الآثار الاقتصادية الكلية التي تحوي بمعظمها اتجاه منشطا لعمليات التنمية مع عدم التغاضي عن بعض الآثار الجانبية غير الحميدة التي لا يخلو أداء اقتصادي منها مثل احتمالية العلاقة غير المتكافئة وانهايار قائمة المصالح المتبادلة انسياقا وراء الربحية.

رابعاً: الاستنتاجات

في ختام نقاشنا لأثر النمط المؤطر لارتباط الأسواق المالية للشركاء الاقتصاديين لأنموذج الدراسة.

1. يلاحظ أن هذا الأثر قد طابق الاتجاه الذي تم اقتراحه في بداية الدراسة الذي يقول بان ارتباط الأسواق المالية للشركاء بأي نمط هو عامل خلق لمسار ايجابي منشط لاداء العلاقة الاقتصادية لهم واتى ذلك مطابقا من خلال قراءة سلوك العلاقة الاقتصادية الدولية بين طرفي أنموذج الدراسة، الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.
2. ان سيادة العامل الايجابي بشكل مطلق لارتباط الأسواق المالية هو غير وارد علميا وعمليا فضلا عن ان هذا الأداء الايجابي لمسار الآثار الاقتصادية هو غير مضمون في ظل التغير الدائم لمعطيات النظام الاقتصادي الدولي الذي يسمى النظام الدولي الجديد في إطار معلوم عائم من هذا تؤسس لترتيبات مبتكرة بشكل دائم للعمل على تقاسم المصلحة بين الشركاء خصوصا في ظل إطار نظام اقتصادي دولي يكثر به الكبار حيث بلغ هولاء العشرين ألان كدول محورية في الاقتصاد الدولي.
3. ان تخطيط الاقتصاد الكلي لأية دولة وخصوصا الدول النامية ذات الهشاشة النسبية لمناعتها ازاء المتغيرات ذات المسارات السلبية للأسواق المالية ونبضاتها المفاجئة يكتنفه الكثير من الخطر، لكن هذا بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة والدول الخليجية بشكل عام هو أمر قد لا يمكن في إطار تواصل الاندماج بالاقتصاد الدولي وخصوصا (دول المقر) للعالم المتقدم حيث ان السياسات التمويلية والاستثمارية والتنمية لدولة

الإمارات والدول الشبيهة قد تكون في حالات عدة هي رد فعل لمتغيرات اقتصادات (دول المقر) لذلك فهي سيطرة للمتغيرات الخارجية على المتغيرات الداخلية للنموذج الكلي لها.

4. دخول السوق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة حدود التصنيف بكونها من الأسواق الناشئة الشريكة للأسواق الناضجة وهو تحول يمكن استثماره للمزيد من المغنم في الإطار الدولي خصوصا إشكالية التكنولوجيا والوقاية الاستهداف المخطط للاستقرار المكتسب.

5. إن الأثر الذي تم بحثه عنه يمكن ان يحمل أكثر من صورة لكنها مرتبطة بشكل أساس بتدفق السلع والخدمات والتمويل بشكل عضوي.

خامسا: التوصيات

1- التأكيد على أهمية دور الأسواق المالية ونمط ارتباطها على نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بين الشركاء خصوصا في حالة الشروع ببناء علاقة جديدة أو تطوير علاقة خاملة، ذلك لان الأسواق المالية ونمط ارتباطها بات من المتغيرات الأساس في هذا الحقل خصوصا لدولة مثل العراق والتي هي في طور البدء ببناء علاقات اقتصاديه جديده أو تنشيط أو تغيير وجهة أخرى قائمة أصلا.

2- العمل دائما للوصول الى نمط الاندماج بين الأسواق المالية للشركاء وذلك للتوصل الى نمط علاقة اقتصاديه تدعم المصلحة المشتركة التي تديم العلاقة وتعطيها الاستمرارية.

3- يوصي البحث بما يتعلق بالعراق بوجوب العمل المؤسساتي لتطوير حجم ودور وطريقة إدارة وأداء السوق المالية لأنها بحال غير مواثية للاستفادة منها في تطوير الروابط الاقتصادية الدولية للبلاد بما يخدم العلاقة الاقتصادية القائمة على مبدأ الرشادة والمصالح التي يؤكد عليها علم الاقتصاد بشكل حتمي عند إدارة ملفات الاقتصاد الوطني لأية دولة في العالم.

الملخص:

يكتسب موضوع الأسواق المالية وأرتباطها دوليا أهمية بحثية عالية في الدراسات الاقتصادية لذلك جاء هذا البحث لرصد حالات الارتباط بين الأسواق المالية عبر الدول حيث ربط البحث ذلك بقوة وضعف هذه العلاقات الاقتصادية بين الشركاء واختار حالة لذلك هي حالة الشراكة بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتناولنا الموضوع حسب المنهجية الآتية في متنه:

أولاً:- ماهية وأصناف الأسواق المالية.

ثانياً:- ماهية الارتباط للأسواق المالية

ثالثاً:- أثر ارتباط الأسواق المالية على أولويات العلاقات الاقتصادية الدولية بين الشركاء في أنموذج البحث وتوصل البحث باستنتاجات عده لتأصيل الفكره العامة للبحث ولمناقشه فرضيته التي مفادها {ارتباط الأسواق المالية للشركاء باي نمط هو عامل تحفيز لمسار ايجابي منشط لأداء العلاقات الاقتصادية الدولية بين هؤلاء الشركاء}.

والله من وراء القصد.

ABSTRACT:

The financial markets and subject and the international relationships between them earn a big importance in researches of economic fields, so this research try to focus in relationship cases between financial markets and related it with strength and weakness of this economic ties between the international partners & the research chose the USA & UAE partnership as sample.

The research contain this items:

The financial markets concept and their types.

The financial markets relation

The financial markets relation effects on priorities of economic ties between the partners in our case.

Finally it concludes to approve the hypotheses and main idea (The financial markets relation of partners in any type is creation factor to positive & activator path of international economic ties performance between them).

On god we depend.

المصادر العربية

- 1- محمد علي عماد، اندماج الأسواق المالية أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
- 2- المركز الإحصائي، حكومة إمارة دبي، النشرة السنوية، دبي، ٢٠١١.
- 3- تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ٢٠٠٩.
- 4- تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ٢٠١٢.

References:- English:Seventh

- a. Directions of trade, International monetary fund ,yearbook, Washington D.C, 2004
- b. Directions of trade, International monetary fund, quarterly, Washington DC , march 2009
- c. Direction of trade, International monetary fund, quarterly, Washington DC , march2012
- d. David Sutton , "Understanding the stock market" , Probus Publishing Company , New York 1989
- e. Robinson R.I.,& Wrightsman D., " Financial markets:the Accumulation and Allocation of Wealth " ,McGraw –Hill, New York ,1974
- f. Sera Eken , " Integration of Domestic and International Financial Markets the Japanese Experience ,IMF ,Staff papers ,vol.31 ,no3 Washington D.C ,Sep.1984

الهوامش

- (1) David Sutton, "Understanding the stock market", Probus Publishing Company , New York 1989,P21
- (2) Robinson R.I.,& Wrights man D .,"Financial markets :the Accumulation and Allocation of Wealth", McGraw –Hill, New York ,1974 ,pp 4-19 .

1- لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:(3)

-Sera Eken , "Integration of Domestic and International Financial Markets the Japanese Experience ,IMF ,Staff papers, vol.31 ,no3 Washington D.C ,Sep .1984 ,pp.500-520

(٤) الناضجة هي أسواق الدول المتقدمة أما الناشئة في باقي بالأسواق كأسواق آسيا أو الشرق الأوسط.

(٥) المتغيرات الكلية كمستوى الدخل والاستهلاك والاستثمار وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الخ.

(٦) محمد علي . عماد، اندماج الأسواق المالية أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٤.

*-Direction of trade, International monetary fund, yearbook 2004, p504.

-Direction of trade, International monetary fund, quarterly march 2009, p506.

-Direction of trade, International monetary fund, quarterly march 2012 , p411.

* المركز الإحصائي، حكومة إمارة دبي، النشرة السنوية، دبي ٢٠١١ ص ١٣٤.

(٧) تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٩، ص ١٢٠.

(٨) المركز الإحصائي، حكومة إمارة دبي، مصدر سابق، ص ١٣٥.

(٩) المركز الإحصائي، حكومة إمارة دبي، مصدر سابق، ص ١٣٥.